Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference): 194-213
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.13

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The impact of the net public budget and current account on economic growth in Iraq for the period (2004-2023)

Ahmed Ismail Almashhadani[(1)], Saeed Ali Mohammed[(2)], Abed Ali Hamad[(3)],
Ministry of Finance[(1)]University of Anbar[(2),(3)],
(1) ismaelahmed284@gmail.com (2) saeed60ali@gmail.com
(3) abidh1965@uoanbar.edu.iq

Key words:
net public budget, Net Current Account, GDP, ARDL.

ARTICLE INFO
Article history:
Avaliabble online | 25 ***May***. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ahmed Ismail Abd Almashhadani
Ministry of Finance

Abstract:
The research aims to analyze the reality of the net public budget, current account, and GDP in the Iraqi economy for the period (2004-2023), and to explore and analyze the relationship using modern econometric models that are compatible with the available data. The research relied on the deductive approach to present the theoretical foundation, and the inductive approach to identify and interpret the data based on available statistics. Modern econometric tools were also used, using the ARDL methodology using the Eviews 13 program to measure the relationship. The research concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the net public budget (NPB), the net current account (NCA), and economic growth (GDP), as proven by the results of a cointegration test using the bounds test methodology. In addition, there is a long-term cointegration relationship between the independent and dependent variables. This can be observed through the error correction parameter (CointEq(-1)) of -0.25, which is significant at a probability level of less than 1%. The study recommends reconsidering the mechanisms for preparing and implementing the public budget, and the need to enhance the accuracy of estimates in preparing the estimated budget and overcome what is known as the "financial illusion." This is achieved by linking the implementation of investment projects to effective oversight procedures and flexible legislative controls that ensure actual spending and the achievement of planned objectives, while reducing the gap between the estimated budget and the implemented budget. It also recommends managing surpluses in the public budget and current account, and directing these realized financial surpluses toward establishing sovereign investment funds or funds for future generations. This will enhance long-term economic stability and reduce reliance on borrowing during times of financial crises or oil price fluctuations.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference): 194-213
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.13

أثر صافي الموازنة العامة والحساب الجاري على الـ(GDP) في العراق للمدة (2004-2023)

م.م. احمد اسماعيل عبد المشهداني — **وزارة المالية** — **ismaelahmed284@gmail.com**
أ.د. سعيد علي محمد — **جامعة الانبار** — saeed60ali@gmail.com
أ.د. عبد علي حمد — **جامعة الانبار** — abidh1965@uoanbar.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل واقع صافي الموازنة العامة والحساب الجاري والـ(GDP) في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)، واستكشاف وتحليل العلاقة باستعمال النماذج القياسية الحديثة التي تتلاءم مع البيانات المتاحة عن البحث، اذ اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في عرض الاساس النظري، والمنهج الاستقرائي لتحديد وقراءة البيانات اعتماداً على الإحصائيات المتوفرة, فضلاً عن استخدام ادوات الاقتصاد القياسي الحديثة باستعمال منهجية ARDL من خلال برنامج (Eviews 13) لقياس العلاقة. وتوصل البحث الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين صافي الموازنة العامة NPB وصافي الحساب الجاري NCA وبين الـGDP الذي اثبتته نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test). بالإضافة الى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع, وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال معلمة تصحيح الخطأ(CointEq(-1)) البالغة (-0.25) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (1%). ويوصي البحث الى إعادة النظر في آليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وضرورة تعزيز دقة التقديرات في إعداد الموازنة التقديرية وتجاوز ما يُعرف بـ(الوهم المالي)، من خلال ربط تنفيذ المشاريع الاستثمارية بإجراءات رقابية فاعلة وضوابط تشريعية مرنة تضمن الإنفاق الفعلي وتحقيق الأهداف المخططة، مع تقليل الفجوة بين الموازنة التقديرية والموازنة المنفذة. وإدارة الفوائض في الموازنة العامة والحساب الجاري وتوجيه هذه الفوائض المالية المتحققة نحو إنشاء صناديق استثمارية سيادية أو صناديق للأجيال القادمة، بما يعزز من الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد ويقلل من الاعتماد على الاستدانة في أوقات الأزمات المالية أو تقلبات أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: صافي الموازنة العامة، صافي الحساب الجاري، الناتج المحلي الاجمالي، ARDL.

المقدمة:

تلعب المخاوف بشأن التغيرات التي تحدث في صافي الموازنة العامة والحساب الجاري دوراً مهماً عند وضع السياسات المالية والتجارية في العديد من الاقتصادات وخاصة البلدان النامية. ويعتقد على نطاق واسع ان العجز الكبير يميل الى التسبب في اثار ضارة على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي.

عانى الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث من الاعتماد المفرط على جانب واحد في تحصيل الايرادات وهو ايرادات النفط الخام قد جعل منه اقتصاداً ريعياً يعاني من اختلال هيكله الانتاجي ويعتبر النفط الخام سلعه يتحدد سعرها تبعاً للتقلبات والظروف الخارجية هذا من جانب، من جانب اخر شهدت هذه المدة حروب وصراعات وازمات عملت جميعها على زيادة النفقات العامة بصورة مضطربة. احدثت هذه الاسباب والمشاكل تغيرات واضطرابات في صافي الموازنة العامة والحساب الجاري والتي بدورها اثرت بشكل كبير وواضح على مجمل الاقتصاد العراقي بما في ذلك النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي (GDP).

أهمية البحث:

تظهر اهمية البحث من خلال اهمية متغيرات البحث وهما صافي الموازنة العامة وصافي الحساب الجاري والـ(GDP)، من المؤشرات الاقتصادية المهمة وذات التأثير الواضح على مستوى النشاط الاقتصادي، اذ يمارس صافي الموازنة العامة والحساب الجاري دوراً محورياً في تحديد اتجاهات الاداء الاقتصادي الكلي, اذ ان التفاعل بين هذين العنصرين يشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يمثل المتغير الاخر الناتج المحلي الاجمالي عنصراً رئيسيا يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي للدولة ومدى سعة الاقتصاد على تحقيق النمو.

مشكلة البحث:

عانى الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية تنعكس على مجمل متغيرات الاقتصاد الكلي. دفعت الى ظهور اثار سلبية على الاقتصاد، ومنها الموازنة العامة والحساب الجاري. وكذلك اختلال هيكله الانتاجي الـ(GDP). ومن هنا تنبع مشكلة البحث من خلال طرح الاسئلة الاتية:

1. هل هنالك علاقة بين صافي الموازنة العامة والحساب الجاري والـ(GDP) في الاقتصاد العراقي؟
2. كيف تؤثر التغيرات في صافي الموازنة العامة والحساب الجاري على الـ(GDP)؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة توازنيه (تكامل مشترك) طويلة الاجل بين صافي الموازنة العامة والحساب الجاري والـ(GDP) خلال مدة البحث (2004-2023)، بالإضافة الى ان لتغيرات صافي الموازنة العامة والحساب الجاري تترك اثاراً ايجابية او سلبية على الناتج المحلي الاجمالي.

هدف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. تحليل واقع صافي الموازنة العامة والحساب الجاري والـ(GDP) في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023).
2. استكشاف وتحليل العلاقة بين المتغيرين في الاقتصاد العراقي باستعمال النماذج القياسية الحديثة التي تتلاءم مع البيانات المتاحة عن البحث.

منهج البحث:

نظراً لطبيعة الموضوع ومن اجل تحقيق اهداف البحث وتحقق فرضياته, اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في عرض الاساس النظري, والمنهج الاستقرائي لتحديد وقراءة البيانات اعتماداً على الإحصائيات المتوفرة, فضلاً عن استخدام ادوات الاقتصاد القياسي الحديثة المتمثلة في نموذج ARDL في قياس اثر صافي الموازنة العامة والحساب الجاري على الـ(GDP) خلال المدة (2004-2023) باستخدام برنامج (Eviews 13).

هيكلية البحث:

لمعالجة الاشكالية المطروحة في البحث ولتحقيق اهدافه واثبات فرضيته او نفيها تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث وكما يلي:

المبحث الاول: اشتمل هذا المبحث على الاطار النظري.

المبحث الثاني: تحليل واقع صافي الموازنة العامة والحساب الجاري والـ(GDP) في العراق.

المبحث الثالث: قياس اثر صافي الموازنة العامة والحساب الجاري على الـ(GDP) في العراق للمدة (2004-2023). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الاستعراض المرجعي:

1. دراسة الدلفي وشندي (2022) قياس إثر كفاءة فاعلية الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2019). هدفت الدراسة الى توضيح اثر الموازنة العامة على نمو الناتج المحلي الاجمالي وكذلك قياس العلاقة بين مؤشرات الموازنة العامة والـ(GDP). تم تطبيق اختبار (ADF) و(P.P) للتحقق من استقراريه البيانات، واستخدام منهجية (ARDL) لتقدير العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي. وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات العامة والقياسية أهمها وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي، أي انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة الى الـ(GDP) بمقدار وحدة واحدة سوف يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.4%)، أما اهم التوصيات كانت لرسم مستقبل الاقتصاد العراقي لابد من وجود سياسة اقتصادية ذات منهج فكري وحقيقي وضرورة توفر إرادة وطنية حقيقة تؤمن بالعراق وتعمل من اجل العراق لتنفيذ هذه السياسة.
2. دراسة محمود وامين (2022) التأثير المتبادل بين وضع الحساب الجاري ومتغيرات كلية مختارة العراق حالة دراسية للمدة 2004-2019 هدف هذا البحث الى تحليل علاقات التداخل الداخلي/الخارجي. اتباع التحليل الوصفي والتقدير القياسي للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة ووضع الحساب الجاري. تم تطبيق اختبارات الاستقرارية للتحقق من استقراريه البيانات، واستخدام منهجية (ARDL)، تحققت صحة الفرضية إذ انعكست الخصائص الهيكلية لاستجابة الحساب الجاري لحركة متغيرات مختارة في اتجاهات لم تتفق في معظمها مع النظرية الاقتصادية، وأن أهميته في التحليل تعتمد على ارتباطه مع الخصائص الهيكلية للاقتصاد العراقي، كونه اقتصاد ريعي تشكل فيه الصادرات النفطية النسبة الغالبة في التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية والحساب الجاري، وان الحساب الجاري يرتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي.
3. دراسة شرقرق وفاتح (2020) علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018. تهدف الدراسة الى معرفة اتجاه وسلوك العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018, مع تحليل اهم المحددات التي تحكم العلاقة. تم توظيف نموذج تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model لقياس العلاقة بين المتغيرات، اهم ما توصل اليه البحث توجد علاقة طويلة المدى بين رصيد الموازنة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر, ان حدوث صدمة ايجابية في عجز الموازنة بنسبة 1% سيكون لها اثر معنوي ايجابي على الحساب الجاري في المدى القصير واثر سلبي في المدى المتوسط والطويل, ان حدوث صدمة ايجابية في الحساب الجاري بنسبة 1% سيكون لها اثر معنوي ايجابي على عجز الموازنة في المدى القصير والطويل, ان حدوث صدمة ايجابية في النمو الاقتصادي بنسبة 1% سيكون لها اثر معنوي ايجابي على عجز الموازنة والحساب الجاري في المدى القصير والطويل.
4. Kammoun, & Jabbar (2023) Measuring the Relationship Between Economic Variables and The General Budget Deficit in Iraq for the Period Between (2004-2020).

قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وعجز الموازنة العامة في العراق. هدفت الدراسة إلى دراسة واقع الموازنة العامة خلال مدة الدراسة، وكذلك أثر التغيرات الاقتصادية والتخطيط المالي على إنفاق الموازنة العامة في العراق. وتم توظيف منهجية Autoregressive distributed lag Model، لقياس العلاقة التوازنية, توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن نتائج التقدير أظهرت ارتباط أسعار الصرف والبطالة ارتباطا عكسيا بالموازنة العامة على المدى الطويل. وخلص البحث إلى عدة توصيات أهمها أن يتبع مخطط الموازنة المنهج العلمي في بناء

الموازنة العامة. علاوة على ذلك، يتم بناء الموازنة في ضوء المشاكل والتحديات التي تواجهها البلاد، بمعنى آخر، ينبغي النظر إلى الموازنة العامة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، وليس للاستهلاك المباشر.

5. Talib, et al. (2022) The Budget Deficit and Its Impact on Some Macroeconomic Indicators in Iraq for The Period 2010-2018.

عجز الموازنة وأثره على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2010-2018). يهدف البحث إلى بيان أثر عجز الموازنة العامة على معدلات التضخم والدين العام من خلال مفاهيمه وطبيعة المتغيرات الثلاثة في الاقتصاد العراقي في العقد الأخير. استخدم البحث المنهج الاستقرائي (دراسة تحليلية)، واهم ما توصل اليه البحث أن عجز الموازنة يتسبب في زيادة الدين العام الداخلي والخارجي، حيث أن انخفاض حجم الإيرادات مقارنة بالنفقات يتطلب من الحكومة اقتراض أموال من الداخل والخارج لسد العجز. وبما أن الموازنة العامة في العراق تعاني من نقص مزمن، فإن الاقتراض ومن ثم الدين العام يتزايد بشكل مطرد، أما بالنسبة للتضخم، فله أهمية واضحة حول اتجاهات القروض العامة، إذ من الممكن أن تتم عملية الاستقرار والعجز فالموازنة قد تؤدي إلى إضعاف ثقة الجمهور بالحكومة، وهذا سيكون أرضاً خصبة لتفاقم الدين العام، وهذا ما يحدث في العراق.

❖ **اهم ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة**

الجمع بين صافي الموازنة العامة وصافي الحساب الجاري في دراسة واحدة: على الرغم من وجود دراسات تناولت تأثير الموازنة العامة على الناتج المحلي الاجمالي وأخرى بحثت اثر الحساب الجاري على الناتج المحلي الاجمالي, الا ان القليل من الدراسات دمجت تأثير كل من صافي الموازنة العامة والحساب الجاري على الناتج المحلي الاجمالي. اضافة الى استخدام نماذج قياسية ديناميكية حديثة لقياس العلاقة بين المتغيرات ويعتبر هذا البحث استكمالاً واضافة للدراسات والبحوث السابقة في هذا المجال.

المبحث الاول: الإطار النظري

1-1: ماهية الموازنة العامة

لقد كانت عملية إعداد الموازنة تقليديا هي العملية التي تقرر من خلالها الحكومات حجم الإنفاق على ماذا، مما يحد من النفقات في حدود الإيرادات المتاحة ويمنع الإفراط في الإنفاق. مع مرور الوقت، اضطلعت الموازنات العامة بأدوار مختلفة، وأصبحت أدوات للمساومة وتخصيص السلطة، والتخطيط والرقابة، وتوفير الحوافز للبيئة الاقتصادية والاجتماعية، ولضمان الشفافية وإشراك أصحاب المصلحة.

تمر الموازنات بوظائف سياسية واقتصادية وإدارية ومسؤولية. وتمثل القرارات والاتفاقات السابقة أساسًا للمناقشات المستقبلية. وهي تحدد حدود التدخل العام في الاقتصاد، ودرجة إعادة توزيع الثروة في النظام الاقتصادي، مما يؤدي إلى تحقيق وظيفة اقتصادية. كما أنها تستخدم بشكل متزايد لمساءلة المستخفين عن تحقيق النتائج واستخدام الموارد العامة، وبالتالي ملء الوظيفة الإدارية.

1-1-1: مفهوم الموازنة العامة

الموازنة لغةً هي من الفعل الثلاثي وازنَ، ونقول وازنت بين شيئين موازنة اي بمعنى عادله وحاذاه، اي المساواة والمعادلة بين النفقات والإيرادات (كاظم وعلوش، 2015: 3)، اما مفهوم الموازنة اصطلاحاً هي البرنامج المالي للحكومة عن سنة مالية قادمة لتحقيق اهداف في نطاق السياسة العامة للدولة وطبقاً لتعليمات وتوجيهات الدولة العليا (الدليمي، 2022: 436)، وكذلك تعد الموازنة ساحة تتفاعل فيها العقليات والمنطق والكفاءات والهويات المهنية المختلفة. إن تعقيد وظائف إعداد الموازنة وتنوعها، وكونها ساحة للتفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة والثقافات والهويات المهنية والتخصصات، ربما يفسر تنوع الأساليب والأشكال التي تتخذها وثائق الموازنة وعمليات إعداد الموازنة (Sicilia &Steccolini, 2017: 905), ويمكن تعريف الموازنة العامة على انها

خطة سنوية للحكومة تحدد الإيرادات والنفقات العامة المخططة وعادة ما يتم تمريرها من قبل أعلى الهيئات الحكومية من اجل تحقيق اهداف محدد في نطاق الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة (يونس، 2021: 1151).

1-1-2: اهمية الموازنة العامة

لا تعد الموازنة العامة بيانًا للإيرادات العامة والنفقات العامة فحسب، بل إنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد الوطني، فهي الأداة الأساسية للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. اذ انه يمكن الكشف عن مختلف غايات الدولة عن طريق تحليل ارقام الايرادات والنفقات العامة التي تجمعها وثيقة واحدة هي الموازنة العامة. وفيما يلي بإيجاز اهمية الموازنة العامة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (مبروك، 2015: 747)، (الدليمي، 2022: 441).

1-1-2-1: الأهمية السياسية للموازنة العامة

تتجلى الأهمية السياسية للموازنة العامة في كونها الأداة التي يراقب الشعب من خلالها أعمال السلطة التنفيذية من خلال البرلمان. وصلاحيات البرلمان تمكنه من مناقشة برامج الحكومة وانتقاد تصرفات الحكومة لمنع أي مبالغة في الاعتمادات ويطالب بمراجعة وإلغاء تخصيص الاعتمادات المالية في الموازنة. وفي الدول ذات النظام السياسي البرلماني، ان الموافقة على الموازنة العامة السنوية للحكومة، بينما يشير الرفض إلى عكس ذلك. ويمكن مناقشة الاحتياجات المالية اللازمة لإشباع الخدمات العامة ومناقشة تقديرات الايرادات العامة ومبرراتها. وما اذا كانت تزيد عن حاجة النفقات ام لا. وكذلك كيفية توزيع العبء المالي بين الفئات الداخلية المختلفة. اضافة الى مناقشة الخدمات التي يتعين القيام بها، والخدمات غير الضرورية وكذلك حجمها وتوزيعها على الفئات الاجتماعية المختلفة.

1-1-2-2: الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة

تزداد اهمية الموازنة العامة كلما اتسع نطاق دور الدولة وزاد تدخلها في المجال الاقتصادي، حيث حظيت الموازنة بدوراً كبيراً في العصر الحديث، خصوصا في الدول الصناعية المتقدمة، فهي لم تعد مجرد بنود لتقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة يتطلب الموافقة عليها من قبل البرلمان لتنفيذها. وانما اصبحت ذات اهداف صريحة اكثر مما كانت عليه في الفكر المالي التقليدي ومن ضمن هذه الاهداف تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في القطاع الحكومي وعلى هذا تتخذ الحكومة الترتيبات المتنوعة في الموازنة لرفع معدل الادخار والاستثمار، أي توفير اموال تحل محل رأس المال المندثر او بناء انواعا جديدة من رأس المال في الاقتصاد. بالإضافة الى وجود بنية تحتية متطورة، ومعدل استخدام مرتفع لليد العاملة، ومعدل نمو ملائم للناتج المحلي الاجمالي. وجميع هذه النشاطات تتطلب امرين هما: (الدليمي، 2022: 441).

1. وجود تخطيط وصياغة سياسة مالية مناسبة.
2. إمكانات ضخمة من النفقات الحكومية (النفقات العامة).

1-1-2-3: الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة

إن اهمية الموازنة العامة من الناحية الاجتماعية تظهر من خلال تأثيرها في اعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق عناصر (مكونات) الموازنة والتي تهدف الدولة من خلالها الى نقل الدخل والثروة من بعض الاشخاص او المجموعات الاجتماعية الى اخرين عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على اصحاب الدخول المرتفعة وتحويلها الى اصحاب الدخول المنخفضة في المجتمع عن طريق سياسة الانفاق لتحسين مستوى المعيشة للسكان مثال ذلك اعانات العجز والشيخوخة والبطالة. وتستخدم الدولة الموازنة العامة لتخصيص الموارد من خلال فرض معدلات ضريبية مرتفعة على النشاط الانتاجي الذي لا ترغب الحكومة في تشجيعه او الذي لا يتفق مع اهدافها، وتدعم السلع التي يكون انتاجها مصدراً مهماً لتحقيق الكفاءة الاقتصادية او الذي يحقق اكبر نفع للمجتمع.

1-2: ماهية الحساب الجاري

1-2-1: مفهوم الحساب الجاري:

يعتبر الحساب الجاري احد اكبر واهم مكونات ميزان المدفوعات, كونه يضم تجارة السلع المنظورة والتي تعرف بالميزان التجاري, والسلع غير المنظورة والتي تعرف بميزان الخدمات, بالإضافة الى حسابات الدخل والتحويلات من طرف واحد (امين ومحمود, 2022: 79). والحساب الجاري يمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا. ويكون موجبًا (فائضًا) إذا كانت القيمة النقدية لصادرات الدولة أكبر من وارداتها وسالبًا (عجزًا) إذا كانت القيمة النقدية لوارداتها أكبر من صادراتها (Gebremariam, 2018: 3).

2-2-1: مكونات الحساب الجاري

يشمل الحساب الجاري على كافة البنود الدائنة والمدينة ونظراً للتباين الكبير في انواع العمليات التجارية التي يتضمنها هذا الحساب فأنه يتجزأ الى الحسابات الفرعية الآتية:

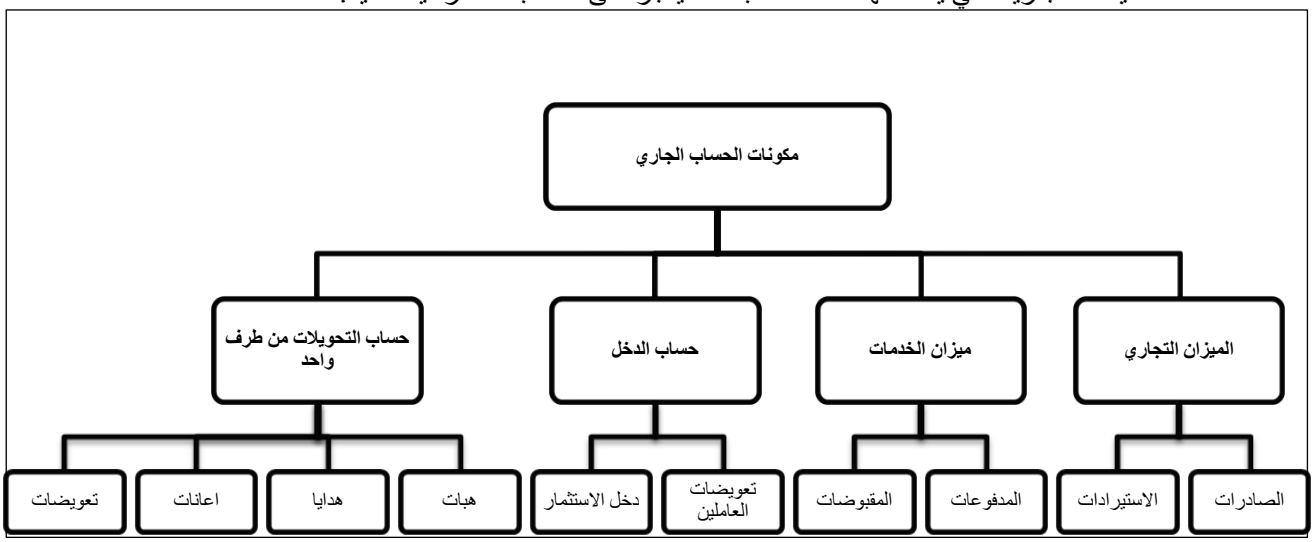

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (جواس والصلاحي, 2023: 385، Pugel, 2016: 371، لطرش, 2012: 244، أمين، 2010: 204).

3-1: الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

1-3-1: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم سمات الوضع الاقتصادي في أي دولة والمؤشر الرئيسي للاقتصاد الكلي (Oliinyk & Kozmenko, 2019: 215). يتم توحيد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي من قبل نظام الحسابات القومية التابع للأمم المتحدة، حيث يقيس إجمالي إنتاج السلع والخدمات للدولة خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة. ويتم استخدامه لمقارنة الأداء الاقتصادي للدول، ولكن في كثير من الأحيان يتم توسيع المقارنة لتقييم وإجراء تقديرات لمستويات المعيشة أو التقدم أو الرفاهية الاجتماعية بين الدول (Tjukanov, 2011: 1).

1-3-1: اهمية الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

تحظى دراسة الناتج المحلي بأهمية كبيرة، حيث يعتبر مقياساً لإنتاج البلاد من السلع والخدمات. كما يعد من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي ونجاح السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، ويمكن إيضاح اهمية الناتج المحلي الاجمالي بالآتي: (ايوب واحمد، 2021: 137)

1. تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة: تتجلى السياسة الاقتصادية للدولة في مجموع التدابير والقرارات التي تتخذها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية. وقد تكون هذه التدابير عديدة،

ولكن في النهاية لابد من معرفة مدى نجاحها، وهذا يتطلب توافر مقياس لذلك، ويكون الناتج القومي أو الدخل القومي هما مسؤولان عن معرفة ذلك، ولذلك تلجأ الدولة إلى قياس الأخيرة قبل وبعد اتخاذ سياستها، وبعد ذلك تقوم بدراسة المقارنة بين نتائج الفترتين لمعرفة مدى نجاح هذه السياسات، اذ كلما كان هذا الاختلاف إيجابيا، كلما دل ذلك على نجاح هذه السياسات.

2. قياس مستوى رفاهية الافراد: عند تقييم العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في بلد ما خلال فترة معينة من الزمن يؤخذ عادةً الدخل والناتج المحلي الاجمالي رفقة بعض المؤشرات كعدد السكان لمعرفة وقياس هذه الرفاهية الاقتصادية.
3. دراسة بعض المؤشرات الهامة للبيانات الاقتصادية: ان مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يمكن من خلاله قياس معدلات النمو والتطور الاقتصادي للبلد، وكذلك معرفة مواطن ضعف وقوة القطاعات كلاً على حدة.

1-4: التأصيل النظري للعلاقة بين صافي الموازنة العامة والحساب الجاري والناتج المحلي الاجمالي

إن النمو الاقتصادي يشير الى الزيادات المستمرة في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد على مدى مدة طويلة من الزمن (O'Sullivan, et al. 2012: 101). والنمو الاقتصادي ظاهرة كمية تتجلى بالارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي, فهو بذلك يعكس رزمة السياسات المتبعة والمناخ السائد في اقتصاد دولة ما, وقدرة اقتصاد هذه الدولة على التوسع في انتاج السلع والخدمات خلال مدة زمنية محددة (علي, 2021: 40). هناك أفكار مثيرة للجدل حول طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي. واذ زعمت النظرية الكينزية أن هناك علاقة إيجابية بين المتغيرين، اي ان عجز الموازنة يرتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي اذ يؤدي الى خلق آثار ايجابية على الاقتصاد بأكمله. اما النظريات الكلاسيكية الجديدة فقالت بعكس ذلك. وفي الوقت نفسه، ادعت فرضية التكافؤ الريكاردية أن هناك علاقة محايدة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي, أي ان فرضية عجز الموازنة لا اهمية لها. ويعود الاختلاف في آراء النظريات والتحليلات بشكل رئيسي إلى عوامل مختلفة مثل البعد الزمني وأنواع الدول وأنواع الإدارة الحكومية وطريقة التحليل وكذلك حالة الموازنة العامة للدولة (Abd Rahman, 2012: 54). يقترح الكينزيون أن زيادة نفقات الموازنة، أو بعبارة أخرى زيادة عجز الموازنة، سوف يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وتحسين ثقة المستثمرين في الإمكانات الاقتصادية، وبالتالي تعزيز الاستثمارات والمدخرات الإجمالية مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ويخلف عجز الموازنة نفس التأثيرات عند زيادته عن طريق خفض الضرائب لزيادة الدخل المتاح للقطاعات الأسرية, مما يؤدي في نهاية المطاف إلى التوسع في الاستهلاك والمدخرات. ولذلك، فإن العجز في التوقيت المناسب مفيد للاقتصاد لزيادة نموه (Bernheim, 1989: 60). ومع ذلك، فإن النموذج الكينزي، بدعم من الإنفاق الحكومي المرتفع، واجه تحديات تجريبية عندما فشل في تفسير الركود الاقتصادي العالمي في السبعينيات والازدهار الاقتصادي في الثمانينيات الذي كان بفضل التخفيضات الضريبية واسعة النطاق اضافة الى السياسة المالية المشددة (Dao, 2014: 4). يعتقد أنصار النموذج الكلاسيكي الجديد ان عجز الموازنة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحالي. من خلال افتراض التوظيف الكامل للموارد، تجادل المدرسة الكلاسيكية الجديدة بأن زيادة الاستهلاك تعني انخفاضًا في الادخار. ويجب أن ترتفع أسعار الفائدة لتحقيق التوازن في أسواق رأس المال. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة بدوره إلى انخفاض الاستثمار الخاص مما يترك تأثيرات سلبية على الاقتصاد (Saleh, 2003: 2). في حين ترفض نظرية التكافؤ الريكاردية تأثير العجز على النمو الاقتصادي, من خلال الادعاء القائل بأن العجز لا يؤدي إلا إلى تأجيل الضرائب. وبالنسبة لمسار معين للإنفاق الحكومي، يؤدي التخفيض الممول بالعجز في الضرائب الحالية إلى ارتفاع الضرائب المستقبلية التي لها نفس القيمة الحالية للتخفيض الأولي (Barro, 1989: 38). في حين تحاول البلدان أولاً الوصول إلى مستوى

الإنتاج المطلوب لتحقيق نمو اقتصادي ثابت ومستدام باستخدام ديناميكيتها الداخلية. ومع ذلك، لا يستطيع عدد كبير من البلدان النامية اليوم الحصول على ما يكفي من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية للوصول إلى مستوى الإنتاج اللازم للنمو من أسواقها المحلية. وفي هذه الحالة، يصبح استيراد السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية، التي تستخدم كمدخل للإنتاج، ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي. وعليه، فإن الحصول على السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية والتقنيات الجديدة التي لا يتم إنتاجها على الإطلاق أو يتم إنتاجها بشكل قليل نسبياً داخل الدولة من خلال الاستيراد, اذ ان للاستيراد أهمية كبيرة في تحقيق الإنتاج واستدامته ضمن هيكل إنتاج يعتمد على المدخلات المستوردة. وبزيادة الاستيرادات وبقاء الصادرات على حالها فأن الحساب الجاري سوف يشهد حالة عجز, وهنا يفضي النمو السريع المرغوب في عملية النمو إلى عجز في الحساب الجاري. وتؤدي جهود النمو التي تبذلها البلدان إلى عجز في الحساب الجاري. ويعتبر عجز الحساب الجاري أحد الأسباب المهمة للنمو غير المستقر خاصة في الدول النامية. وبالتالي، فإن إمكانية السيطرة على عجز الحساب الجاري واختيار السياسات التي سيتم تنفيذها تلعب دورا حاسما في أداء النمو الاقتصادي (Aydin, & Esen, 2016: 186). وتعتبر التغيرات في رصيد الحساب الجاري مؤشرا هاما للاستقرار الاقتصادي. ولهذا السبب، يلعب تطور ميزان الحساب الجاري دورا حاسما في تشكيل القرارات والتوقعات الاقتصادية. وتتكون مشاكل الدول النامية فيما يتعلق بهذه القضية بشكل عام من عجز في ميزان الحساب الجاري. وأي عجز في هذا المجال يعني أن الدولة تستثمر أكثر من مدخراتها أو تنفق أكثر مما تنتج. هذا الوضع، الذي يزيد من حاجة بلد ما للديون الخارجية، يؤثر سلبًا على معدل النمو في تلك الفترات التي تتم فيها مواجهة مشاكل في تحمل الديون الخارجية منها مدة السداد وخيارات أسعار الفائدة، ونحو ذلك. ولذلك فإن عجز الحساب الجاري يشكل تهديدا لاستقرار الاقتصاد الكلي والنمو المتوازن. والمشكلة الأساسية في هذه المرحلة هي تمويل واستدامة عجز الحساب الجاري وليس زيادته (CURAL, 2010: 174). ويعد النمو الاقتصادي أحد أهم أسباب عجز الحساب الجاري. اذ ان العجز في الحساب الجاري هو الفرق الكمي بين المدخرات الوطنية والاستثمارات. وهذا يعني أن العجز يحدث نتيجة لزيادة الاستثمارات أو انخفاض المدخرات. يزيد النمو الاقتصادي من الثقة في الاقتصاد من خلال تحديد توقعات أعلى للربح. وبهذه الطريقة تزيد الاستثمارات. وعلى الجانب الآخر، فإنه يقلل من الادخار بسبب ارتفاع الطلب ومن ثم يؤدي إلى زيادة العجز. يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن عجز الحساب الجاري على الاستثمارات والمدخرات في الاتجاه المعاكس (Lebe, et al. 2009: 70).

المبحث الثاني: تحليل واقع صافي الموازنة العامة والحساب الجاري والـ(GDP) في العراق للمدة (2004-2023)

تباينت مستويات اداء الموازنة العامة في العراق بين الفائض والعجز بتباين التغيرات الحاصلة بالإيرادات من جانب ومن جانب اخر بالنفقات العامة المكونة لها التي تتأثر بالسياسات المالية التي يتبعها العراق بما يتماشى مع الاوضاع الاقتصادية ومع متطلبات نمو واستقرار الاداء الاقتصادي. ويعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من اختلال الهيكل الانتاجي الذي شهد وضع عدم التكافؤ بين القطاعات الاقتصادية التي تجسد اهم مصادر العرض المحلي. انعكس ذلك في اختلال الإمكانات الانتاجية الحقيقية المتولدة في الاقتصاد والمعبر عنها بالقيم المضافة.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) ان صافي الموازنة العامة حقق فائض في اغلب سنوات مدة البحث، اذ شهد الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 انفتاحاً اقتصادياً من خلال رفع الحصار الاقتصادي المفروض عليه والذي سمح للعراق بالعودة الى السوق الدولية لتصدير النفط الخام انعكس ذلك على الايرادات العامة من جانب بالزيادة التدريجية الى ان بلغت اقصاها في عام 2008 اذ حققت (80252) مليار دينار مقارنة مع حجم الايرادات عام 2004 التي بلغت (32982) مليار دينار. وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع حجم الصادرات النفطية العراقية بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط الخام. ومن جانب اخر شهدت النفقات العامة خلال هذه المدة زيادة متذبذبة مقارنةً بالإيرادات،

ادى ذلك بالموازنة العامة تحقيق فوائض مالية خلال هذه المدة اذ بلغت نسبة الفاض خلال عام 2008 (20848) مليار دينار, مقارنة بفائض عام 2004 الذي بلغ (865) مليار دينار. وقد اخذت الايرادات والنفقات في عام 2009 بالتراجع بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية التي اثرت بشكل كبير على اسعار النفط الخام العالمية. استمر صافي الموازنة بتحقيق فوائض مالية حتى عامي 2015، 2016 الذي سجلت فيه الموازنة العامة عجزاً بلغ (3927)، (12658) مليار دينار على التوالي، ويعود سبب هذا العجز الى عوامل منها: تراجع حصيلة الايرادات العامة بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط الخام العالمية. فضلاً عن زيادة النفقات العامة (الانفاق العسكري) نتيجة العمليات العسكرية ضد المجاميع الارهابية المسلحة. وبعد تحقيق فوائض مالية في عامي 2017، 2018 عادت الموازنة العامة الى تحقيق عجزاً مالياً في عامي 2019، 2020 بسبب الأزمة المزدوجة، الأولى، الأزمة الصحية وانتشار فيروس كورونا، والثانية، الأزمة المالية الحادة، نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي نتيجة الإغلاق الذي تمارسه معظم دول العالم بسبب الفيروس. مما تطلب ذلك من الحكومة العراقية زيادة النفقات على القطاع الصحي وقدمت العديد من المستلزمات الطبية بهدف السيطرة على الوضع الصحي في البلاد من جانب. ومن جانب اخر عمل البنك المركزي بالاتفاق مع وزارة المالية بقرار إداري على تخفيض قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية في نهاية عام 2020. إذ أصبحت 1304 ديناراً لكل دولار بعد أن كانت 1182 ديناراً لكل دولار واحد. إلا أن موازنة عامي 2021، 2022 شهدت فائضاً نتيجة التحسن الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية. بسبب زيادة الطلب بعد انحسار فيروس كورونا، واستأنفت الدول حياتها الطبيعية. حيث بلغ الفائض (6232)، (44737) مليار دينار على التوالي. اما صافي موازنة عام 2023 فقد أُقرت بعجز بلغ (64470) مليار دينار.

اما الحساب الجاري فأنه يعكس سلوك الدولة وسلوك القطاع الخاص، ويستدل من الجدول (1) ان بداية مدة البحث سجل الحساب الجاري عجزاً بلغ (3510) مليار دينار عام 2004، وكانت نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي (6.59%)، وتعود اسباب العجز إلى ما خلفه الدمار والخراب الذي أصاب القطاع الإنتاجي والذي اضعف من قدرته على تلبية الزيادة في الطلب الكلي، مما أدى الى التوجه نحو الاستيرادات لسد فجوة الطلب، الا ان هذا العجز ما لبث الا ان تحول الى فائض خلال العام 2006 اذ بلغ (5278) مليار دينار، وكانت نسبة هذا الفائض من الناتج المحلي الاجمالي (5.52%)، استمر الحساب الجاري بتسجيله فوائض نقدية متذبذبة حتى عام 2008 اذ بلغ (32234) مليار دينار، وكانت نسبة هذا الفائض من الـGDP هي (20.53%)، وبسبب الازمة المالية العالمية التي ظهرت اثارها على الاقتصاد العراق عام 2009 ادى ذلك الى تراجع حجم الصادرات وانخفاض اسعار النفط العالمية ليحقق الحساب الجاري عجزاً بلغ (9266) مليار دينار، وكانت نسبة هذا العجز من الـGDP (7.09%), وبعد انتهاء ازمة الرهن العقاري عاد الحساب الجاري لتحقيق فوائض نقدية مرة اخرى، وبعد تعرض بعض المحافظات العراقية إلى عمليات عسكرية ضد المجاميع الارهابية مما أثر سلباً على وضع الحساب الجاري الذي يعتمد على صادرات القطاع النفطي بشكل كبير، نتج عن هذه الاسباب تسجيل الحساب الجاري عجزاً بلغ (10118) و(3513) مليار دينار في عام 2015 و2016 على التوالي، وكانت نسبة هذا العجز من الـGDP (5.20%) و(1.78%)، وبعد عودة اسعار النفط الخام العالمية إلى الارتفاع مجدداً واستئناف عمليات تصدير النفط, واستقرار الوضع الامني بعد تحرير المحافظات العراقية من العصابات الارهابية، حقق الحساب الجاري فائض خلال المدة (2017-2019)، ونتيجة لحدوث صدمة اقتصادية وصحية متمثلة بوباء كورونا المستجد التي اثرت على اسعار النفط العالمية بالانخفاض وعلى كمية الصادرات العراقية بالتراجع انعكس ذلك التأثير بشكل كبير على الاقتصاد العراقي بحكم ريعيتهُ ليسجل صافي الحساب الجاري عجزاً خلال عام 2020 بلغ (17641) مليار دينار وكانت نسبة هذا العجز من الناتج المحلي الاجمالي (8.18%)، وبعد التعافي الاقتصادي من تلك الجائحة (جائحة كورونا) وعودت اسعار النفط العالمية للارتفاع وزيادة كميات الصادرات

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference): 194-213
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.13

النفطية انعكس ذلك على الحساب الجاري بتحقيقه فائضاً في نهاية المدة بلغ (36886) مليار دينار، وكانت نسبة مساهمة هذا الفائض في الناتج المحلي الاجمالي (8.69%).

جدول (1) تطور صافي الموازنة العامة والحساب الجاري والـ(GDP) في العراق للمدة (2004-2023)

المؤشر / السنة	الايرادات العامة الفعلية (مليار دينار)	النفقات العامة الفعلية (مليار دينار)	صافي الموازنة العامة (مليار دينار)	صافي الحساب الجاري (عجز, فائض) (مليار دينار)	الناتج المحلي الاجمالي الـ(GDP) (مليار دينار)	نسبة صافي الموازنة العامة الى الـ(GDP)%	نسبة صافي الحساب الجاري الى الـ(GDP)%
2004	32982	32117	865	(3510)	53235	1.62	(6.59)
2005	40502	26375	14127	(2377)	73533	19.21	(3.23)
2006	49055	38806	10248	5278	95587	10.72	5.52
2007	54599	39031	15568	18836	111455	13.97	16.90
2008	80252	59403	20848	32234	157026	13.28	20.53
2009	55209	52567	2642	(9266)	130643	2.02	(7.09)
2010	69521	64351	5169	(183)	162064	3.19	(0.11)
2011	99998	69639	30359	22460	217327	13.97	10.33
2012	119466	90374	29091	24128	254225	11.44	9.49
2013	113767	106873	6894	12287	273587	2.52	4.49
2014	105386	83556	21830	14479	266332	8.20	5.44
2015	66470	70397	(3927)	(10118)	194680	(2.02)	(5.20)
2016	54409	67067	(12658)	(3513)	196924	(6.43)	(1.78)
2017	77335	75490	1845	10652	221665	0.83	4.81
2018	106569	80873	25696	31713	268918	9.56	11.79
2019	107566	111723	(4156)	7359	276157	(1.50)	2.66
2020	63199	76082	(12882)	(17641)	215661	(5.97)	(8.18)
2021	109081	102849	6232	26732	301152	2.07	8.88
2022	161697	116959	44737	72110	383064	11.68	18.82
2023	135680	142435	(6755)	36886	424681	(1.59)	8.69

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، القطاع المالي، الموازنة العامة للأعوام 2004-2023.
2. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، القطاع الحقيقي، الناتج المحلي الاجمالي للأعوام 2004-2023.
3. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام 2004-2023.

شهد مسار الناتج المحلي الاجمالي تطوراً ايجابياً ملحوظاً خلال مدة البحث، اذ اخذ بالارتفاع المستمر حتى بلغ في عام 2008 (157026) مليار دينار، وبسبب الازمة المالية العالمية عام 2009 تراجع بشكل طفيف اذ بلغ (130643) مليار دينار, وبعد ان اخذت اسعار النفط العالمية بالارتفاع بعد عام 2009 واعتماد الـ(GDP) بنسبة كبيرة على النفط اتجهت قيم الناتج بالارتفاع الملحوظ حتى عام 2014 بدأ الناتج بالانحسار الشديد وذلك بسبب سيطرة المجاميع الارهابية "داعش" على مناطق عديدة من البلاد، وما رافق ذلك من تراجع اسعار النفط عالمياً انعكس كل ذلك على وضع الاقتصاد العراقي. بعد ذلك اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالتعافي والصعود تدريجياً الى ان بلغ عام 2019 ما مقداره (276157) مليار دينار، ويعود سبب هذا الارتفاع الى انتاج كميات كبيرة من النفط, واستعادة العراق مكانته في الاسواق النفطية، بالإضافة الى انخفاض الانفاق العسكري، الا انه اخذ

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference): 194-213
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.13

بالتراجع في عام 2020 اذ بلغ (215661) مليار دينار، وذلك بسبب تزامن الأزمة الصحية وانتشار فيروس كورونا، والأزمة المالية الحادة، نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي نتيجة الإغلاق الذي تمارسه معظم دول العالم بسبب الفيروس. عاد بعدها الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع وبلغ اقصاه في عام 2023 بمقدار (424681) مليار دينار.

المبحث الثالث: قياس أثر صافي الموازنة العامة والحساب الجاري على الـ(GDP) في العراق للمدة (2004-2023)

3-1: نتائج اختبار السكون

يبين الجدول (2) ان نتائج اختبار السكون حسب اختبار فيليبس بيرون ان جميع المتغيرات الخاصة بالبحث كانت غير ساكنة عند المستوى الاصلي, وبعد اخذ الفرق الاول تبين ان جميع متغيرات السلسلة الزمنية الداخلة في البحث اصبحت ساكنة, اي انها متكاملة من الرتبة I(1). وبناءاً على ذلك سيتم استخدام نموذج (ARDL) الذي من مميزاته انه لا يشترط أن تكون المتغيرات التي تدخل في بناء النموذج متكاملة من نفس المستوى، اذ يمكن استعماله اذا كانت بيانات المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) والدرجة I(1) أو مزيجاً بين الاثنين على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن.

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (P.P)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
		At Level			At First Difference		
		NPB	NCA	GDP	d(NPB)	d(NCA)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-2.0198	-1.7739	-1.2852	-3.8773	-4.1235	-4.0323
	Prob.	0.2779	0.3906	0.6326	0.0035	0.0016	0.0022
		n0	n0	n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8987	-1.9804	-2.1254	-3.9533	-4.1848	-3.9967
	Prob.	0.6454	0.6022	0.5233	0.0145	0.0075	0.0129
		n0	n0	n0	**	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6533	-1.1143	0.9651	-3.8456	-4.079	-3.7813
	Prob.	0.0925	0.2387	0.91	0.0002	0.0001	0.0003
		*	n0	n0	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13)

(**)،(***) تدل على انها معنوية عند مستوى (5%, 1%) على التوالي حسب القيم المجدولة لـ(Mackinnon)، و(n0) تعني غير معنوية.

3-2: التقدير الاولي للنموذج

نلاحظ من خلال الجدول (3) والذي يفسر نتائج التقدير الاولي للنموذج المقدر ان معامل التحديد R-squared بلغ (99.71%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج, أي ان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة (99%) وان حد الخطأ بلغ (1%), فضلاً عن اختبار F-statistic والذي كانت قيمته (4546.14) وهي معنوية عند مستوى اقل من 1% مما يعني معنوية النموذج المقدر في قياس العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل.

جدول (3) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.974673	0.009062	107.5511	0.0000
NCA	1.917048	0.128514	14.91699	0.0000
NCA(-1)	-1.746124	0.134859	-12.94781	0.0000
NPB	-0.776784	0.161153	-4.820158	0.0000
NPB(-1)	0.943022	0.159907	5.897309	0.0000
C	4.132224	1.374978	3.005301	0.0037

R-squared	0.997105	Mean dependent var	166.1073
Adjusted R-squared	0.996886	S.D. dependent var	61.11599
S.E. of regression	3.410735	Akaike info criterion	5.371388
Sum squared resid	767.7855	Schwarz criterion	5.561110
Log likelihood	-187.3700	Hannan-Quinn criter.	5.446917
F-statistic	4546.141	Durbin-Watson stat	1.192889
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13).

3-3: اختبار فترات الابطاء المثلى

اعتمادا على اختبار AIC تم تحديد فترات الابطاء المثلى، وتبين أن النموذج المقدر (1.1.1) هو النموذج الامثل كما هو موضح في الشكل (1).

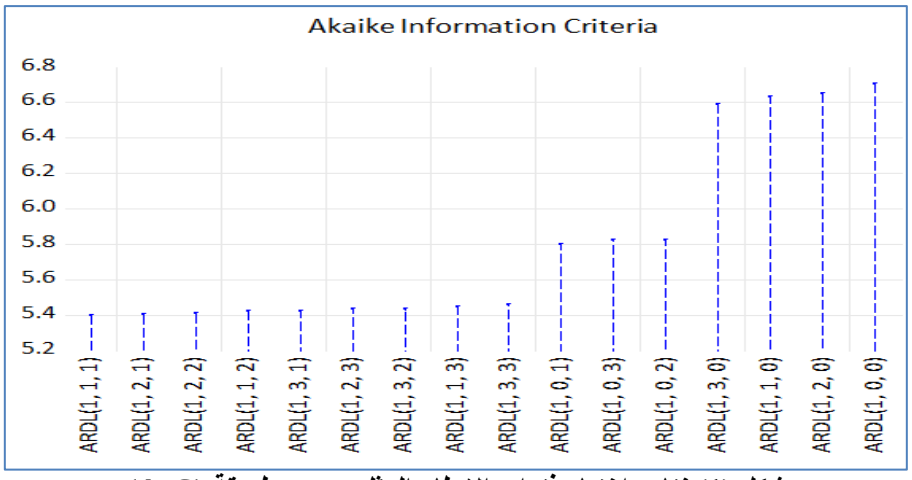

شكل (1) نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى حسب طريقة (AIC)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13).

3-3-2-5: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود

اثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) كما في الجدول (4) أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic بلغت (25.85) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%, وعليه نرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك, ونقبل الفرضية البديلة القائلة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين صافي الموازنة العامة NPB وصافي الحساب الجاري NCA وبين النمو الاقتصادي GDP.

الجدول (4) اختبار الحدود bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	25.85379	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	72		Finite Sample: n=75	
		10%	2.725	3.455
		5%	3.253	4.065
		1%	4.458	5.41
			Finite Sample: n=70	
		10%	2.73	3.445
		5%	3.243	4.043
		1%	4.398	5.463

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13).

5-2-3-3-4: نتائج العلاقة قصيرة الاجل والطويلة ونموذج تصحيح الخطأ

تشير النتائج في الجدول (5) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع, وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال معلمة تصحيح الخطأ(CointEq(-1) البالغة (0.25-) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (1%), وبما أن قيمة هذه المعلمة سالبة ومعنوية فهي تعبر عن سرعة التكييف بين الأجلين القصير والطويل أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع, ومن خلال ذلك يتضح أن أي اختلال في الأجل القصير يمكن تعديله في الأجل الطويل ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني خلال (0.25) من الزمن, فمن خلال النتائج أيضا تبرز العلاقة في الأجل القصير، نؤكد أيضا أن متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا. وان معلمة صافي الموازنة العامة NPB لها علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى 1% مع النمو الاقتصادي GDP، حيث عند زيادة NPB بنسبة 1%، سيؤدي الى انخفاض GDP بنسبة 0.77%, وان معلمة صافي الحساب الجاري NCA لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 1% مع GDP، حيث عند زيادة NCA بنسبة 1%، سيؤدي الى زيادة GDP بنسبة 1.91%.

جدول (5) تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NPB)	-0.776784	0.153305	-5.066935	0.0000
D(NCA)	1.917048	0.123267	15.55199	0.0000
CointEq(-1)*	-0.253271	0.002436	-10.39788	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13).

وتشير نتائج الجدول (6) ان التقدير الخاص بمعلمات الاجل الطويل ان معلمة صافي الموازنة العامة NPB لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي GDP، حيث عند زيادة NPB بنسبة 1%، سيؤدي الى زيادة GDP بنسبة 6.56%, وهذا يتفق مع منطق النظرية الكينزية القائلة بوجود علاقة طردية, اي ان التغيرات في صافي الموازنة في العراق تركت اثراً ايجابياً على النمو الاقتصادي لكن يبقى هذا الاثر عابراً ولا يمكن الاعتماد عليه في الاجل الطويل كون ان التغيرات في صافي الموازنة العامة ترتبط بالإيرادات المتأتية من مبيعات النفط الخام وسرعان ما يزول هذا الاثر الايجابي بأي تغيرات تحدث في اسعار النفط العالمية. وان معلمة صافي الحساب الجاري NCA لها علاقة طردية مع GDP، حيث عند زيادة NCA بنسبة 1%، سيؤدي الى زيادة GDPبنسبة 6.74%. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي لكون ان الحساب الجاري في العراق حقق فوائض في اغلب سنوات البحث وهذه الفوائض جاءت من حساب الميزان التجاري نتيجة زيادة صادراته (الصادرات النفطية) والتي انعكست بالايجاب على الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي).

جدول (6) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NPB	6.563615	4.626480	1.418706	0.1607
NCA	6.748634	1.956937	3.448570	0.0010
C	163.1537	20.76193	7.858314	0.0000

EC = GDP - (6.5636*NPB + 6.7486*NCA + 163.1537)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13).

5-3-3-2-5: اختبار جودة النموذج

بعد الاعتماد على النموذج (1.1.1)، في تقدير الآثار المدى القصير والطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك باستعمال مجموعة من الاختبارات التشخيصية

اولاً: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

يتضح من نتائج الجدول (7) أن قيمة F أكبر من مستوى (5%) وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

جدول (7) اختبار breusch - Godfrey Correlation lm test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.450898	Prob. F(2,63)	0.6391
Obs*R-squared	1.044304	Prob. Chi-Square(2)	0.5932

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13).

ثانياً: اختبار مشكلة اختلاف التباين

يلاحظ من خلال الجدول (8) أن النموذج المستخدم لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين, وذلك من خلال قيمة F هي غير معنوية وأكبر من مستوى (5%).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference): 194-213
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.13

جدول (8) HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.961856	Prob. F(1,66)	0.1660
Obs*R-squared	1.962957	Prob. Chi-Square(1)	0.1612

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13).

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يتبين من الجدول (9) أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأنموذج المقدر, إذ بلغت قيمة اختبار (Jarque–Bera) (3.101) عند احتمالية (0.212), وهي أكبر من مستوى (5%), ومن ثَمَّ نقبل فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

جدول رقم (9) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

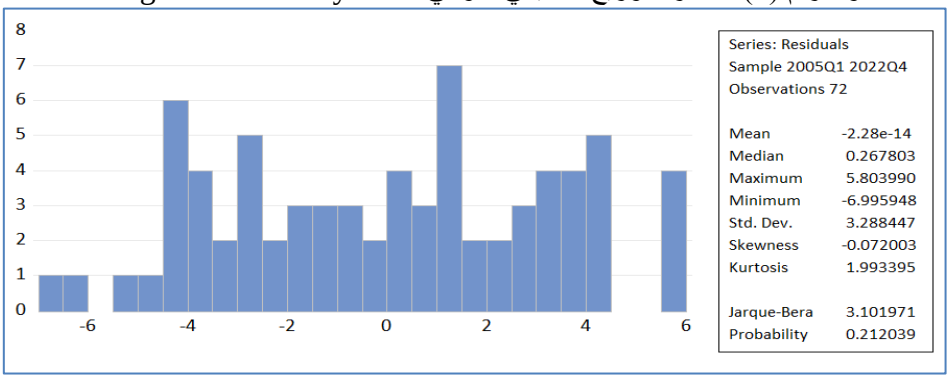

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13).

رابعاً: اختبار الاستقرارية

من خلال الشكل (2) نلاحظ ان التمثيل في كل من CUSUM test و CUSUM OF SQUARES TEST داخل الحدود عند مستوى 5% وبالتالي نقبل باستقرارية النموذج.

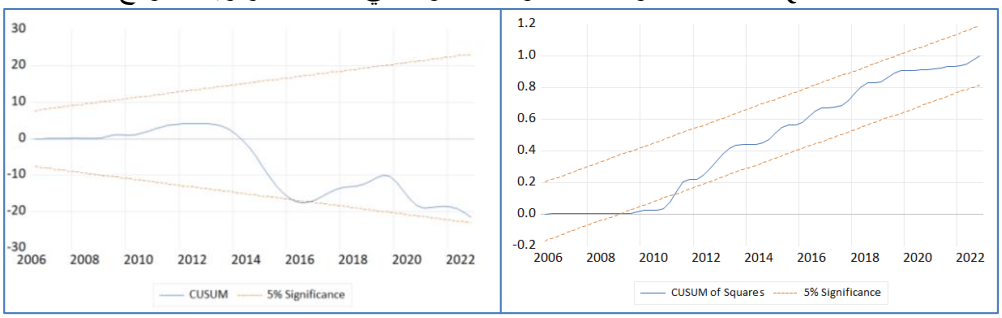

شكل (2) نتائج اختبار السكون الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 13).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

بعد تحليل العلاقة بين صافي الموازنة العامة، وصافي الحساب الجاري، والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004–2023)، باستخدام المنهجيات القياسية الحديثة المتمثلة

بنموذج ARDL، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تعكس واقع الأداء الاقتصادي العراقي ومدى تأثره بالتقلبات المالية والنقدية. ويمكن تلخيص أهم هذه الاستنتاجات كما يأتي:

1. شهد صافي الموازنة العامة في العراق خلال مدة البحث التي استمرت (20) سنة، فائض فعلي في (15) سنة، الا ان هذا الفائض قد لا يشير الى تحسن الاوضاع، لان عملية تنظيم الموازنة التقديرية غالباً ما يتم بعجز وعند تنفيذ بنود الانفاق تظهر صعوبات تعيق عملية التنفيذ الامر الذي يؤدي الى تعطل انجاز اغلب المشاريع الاستثمارية، مما يعمل على عدم انفاق الاموال المخصصة لتلك المشاريع بشكل كامل وبالتالي يظهر الفائض عند نهاية السنة والذي ما يسمى (بالوهم المالي).
2. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة اذ أظهرت نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين صافي الموازنة العامة وصافي الحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي، وان معلمة صافي الموازنة العامة NPB لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي GDP، حيث عند زيادة NPB بنسبة 1%، سيؤدي الى زيادة GDP بنسبة 6.56%, وان معلمة صافي الحساب الجاري NCA لها علاقة طردية مع GDP، حيث عند زيادة NCA بنسبة 1%، سيؤدي الى زيادة GDPبنسبة 6.74%. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.
3. تفاوت أثر المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي بين الأجلين القصير والطويل اذ بيّنت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن صافي الموازنة العامة يؤثر سلبًا ومعنويًا على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، في حين أن الحساب الجاري له تأثير إيجابي ومعنوي. أما في الأجل الطويل، فقد تبين أن كلاً من صافي الموازنة العامة وصافي الحساب الجاري يرتبطان إيجابيًا بالناتج المحلي الاجمالي، إلا أن تأثير الحساب الجاري كان أكثر وضوحًا وفاعلية.
4. هيمنة الإيرادات النفطية تُضعف استدامة وتنويع الناتج المحلي الاجمالي فقد أشار البحث إلى أن العلاقة الإيجابية بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل تتأثر بشكل كبير بكون الإيرادات العامة في العراق تعتمد بالدرجة الأساس على صادرات النفط الخام، الأمر الذي يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات السوق النفطية الخارجية، ويحدّ من استدامة الناتج.

ثانياً: التوصيات

1. إعادة النظر في آليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وضرورة تعزيز دقة التقديرات في إعداد الموازنة التقديرية وتجاوز ما يُعرف بـ"الوهم المالي"، من خلال ربط تنفيذ المشاريع الاستثمارية بإجراءات رقابية فاعلة وضوابط تشريعية مرنة تضمن الإنفاق الفعلي وتحقيق الأهداف المخططة، مع تقليل الفجوة بين الموازنة التقديرية والموازنة المنفذة.
2. تعزيز التكامل بين السياسات المالية والتجارية، اي وضع إطار مؤسسي متكامل لتنسيق السياسات المالية والتجارية، بما يعزز من كفاءة استخدام الموارد ويضمن تحقيق الأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.
3. إدارة الفوائض في الموازنة العامة والحساب الجاري وتوجيه هذه الفوائض المالية المتحققة نحو إنشاء صناديق استثمارية سيادية أو صناديق للأجيال القادمة، بما يعزز من الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد ويقلل من الاعتماد على الاستدانة في أوقات الأزمات المالية أو تقلبات أسعار النفط.
4. العمل على تنمية وتنويع القطاعات الاقتصادية غير النفطية وضرورة تحفيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعات الزراعة، الصناعة،

والسياحة، لما لها من قدرة على خلق فرص عمل وتحقيق إيرادات تُسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي الريعي.

5. وضع استراتيجية اقتصادية مرنة لمواجهة التقلبات النفطية في ظل هيمنة الإيرادات النفطية، والعمل على وضع خطط مالية متعددة السيناريوهات تعتمد على أسعار النفط المختلفة، إلى جانب تفعيل أدوات التحوط المالي لتقليل أثر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة والحساب الجاري.
6. تعزيز الشفافية والكفاءة في الإنفاق العام وضرورة تفعيل آليات الرقابة والمساءلة على تنفيذ الموازنات العامة، واعتماد مبادئ الشفافية في عرض البيانات المالية، وتقييم كفاءة الإنفاق الحكومي لتحقيق أفضل نتائج على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

المصادر:

1. أمين، هجير عدنان زكي (2010) الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات, الطبعة الاولى, دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. ايوب، اوس فخرالدين واحمد، عبدالرحمن محمد (2021) اثر تطور وسائل الدفع الالكتروني على الناتج المحلي الاجمالي، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد (1)، العدد (5).
3. جواس, غالب حسين والصلاحي, صالح علي فاضل (2023) عجز الميزان التجاري اليمني الاسباب والمعالجات, مجلة جامعة عدن للعلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد (4), العدد (2).
4. الدلفي، زينب فالح حسين وشندي، اديب قاسم (2022) قياس إثر كفاءة فاعلية الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد (14), العدد (43).
5. الدليمي، عوض فاضل (2022) مالية الحكومة، الطبعة الاولى، دار الكتب، كربلاء، العراق.
6. شرقرق, سمير وفاتح, صيد (2020) علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018, مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, 13(01), 497-509.
7. علي, ايمان محمد ابراهيم (2021) دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, المجلد (22), العدد (1).
8. لطرش, الطاهر (2012) الاقتصاد النقدي والبنكي, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.
9. مبروك، نزيه عبدالمقصود محمد (2015)، شفافية الموازنة العامة للدولة اهميتها وآليات تعزيزها، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد (30)، الجزء الثالث.
10. محمود، ضحى فائق وامين، هجير عدنان زكي (2022) التأثير المتبادل بين وضع الحساب الجاري ومتغيرات كلية مختارة العراق حالة دراسية للمدة (2004-2019) مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (17)، العدد (60).
11. يونس، ايهاب محمد (2021)، الموازنة العامة والتنافسية العالمية "حالة مصر" المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد (2)، العدد (2)، الجزء الثالث.

12. Abd Rahman, N. H. (2012). the relationship between budget deficit and economic growth from Malaysia's perspective: An ARDL approach. In 2012 International Conference on Economics, Business Innovation (Vol. 38, pp. 54-58).

13. Aydin, C., & Esen, Ö. (2016). The threshold effects of current account deficits on economic growth in Turkey: does the level of current account deficit matter?. International Journal of Trade, Economics and Finance, 7(5), 186.

14. Barro, R. J. (1989). The Ricardian approach to budget deficits. Journal of Economic perspectives, 3(2), 37-54.

15. Bernheim, B. D. (1989). A neoclassical perspective on budget deficits. Journal of Economic Perspectives, 3(2), 55-72.

16. Cural, M. (2010). GELİŞMEKTE OLAN ÜLKELERDE CARİ İŞLEMLER DENGESİNİN 1980 SONRASI DÖNEMDE GELİŞİMİ VE FİNANSMANI. Marmara Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, 29(2), 173-195.

17. Dao, Binh. (2014). The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth in Vietnam. Available at SSRN 2514134.

18. Gebremariam, T. K. (2018). The effect of budget deficit on current account deficit in Ethiopia: investigating the twin deficits hypothesis. International Journal of Economic and Management Science, 7(4), 1-6.

19. Kammoun, N., & Jabbar, M. A.(2023) Measuring the Relationship Between Economic Variables and The General Budget Deficit in Iraq for the Period Between 2004-20201.

20. Lebe, F., Kayhan, S., Adıgüzel, U., & Yiğit, B. (2009). The empirical analysis of the effects of economic growth and exchange rate on current account deficit: Romania and Turkey samples. Journal of Applied Quantitative Methods, 4(1), 69-81.

21. O'Sullivan, Arthur & M. Sheffrin, Steven & J. Perez, Stephen (2012) Macroeconomics PRINCIPLES, APPLICATIONS, AND TOOLS, (7th ed.), Prentice Hall, United States.

22. Oliinyk, V., & Kozmenko, S. (2019). Forecasting and management of gross domestic product. Journal of International Studies, 12(4).

23. Pugel, Thomas A. (2016) International economics, (6th ed.), McGraw-Hill, United States.

24. Saleh, Ali Salman (2003) The Budget Deficit and Economic Performance: A Survey, Papers Faculty of Business and Law, Department of Economics, University of Wollongong.

25. Sicilia, M., & Steccolini, I. (2017). Public budgeting in search for an identity: state of the art and future challenges. Public Management Review, 19(7), 905-910.

26. Sicilia, M., & Steccolini, I. (2017). Public budgeting in search for an identity: state of the art and future challenges. Public Management Review, 19(7), 905-910.

27. Talib, S. K., Hamza, A. R., & Khadhim, M. S. (2022). The Budget Deficit and Its Impact on Some Macroeconomic Indicators in Iraq for The Period 2010-2018. Res Militaris, 12(2), 4559-4571.

28. Tjukanov, T. (2011). Gross Domestic Product as a modern-day economic indicator.